الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عدد 60

تاريخ الاجتماع: الثلاثاء 14 ماي 2024 (صباحا)

جدول الأعمال: الإستماع إلى السيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس (عدد 2024/40) طلب فيه إستعجال نظر.

- الحاضرون: (12)
- المعتذرون: (02)
- الغائبون: (01)
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (09)

ساعة افتتاح الجلسة: الساعةالعاشرة و15 دقيقة صباحا

ساعة اختتام الجلسة: الساعة الواحدة و10 دقيقة بعد الزوال

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة صباح يوم الثلاثاء 14 ماي 2024 استمعت خلالها إلى السيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب ومرافقيها وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس طلب فيه استعجال النظر. وقد استندت اللجنة في دراستها للمشروع إلى كل البيانات الواردة بوثيقة شرح الأسباب ونص الإتفاقية القرض.

وفي مستهل الجلسة، استفسر السيد رئيس اللجنة عن مبررات طلب استعجال النظر في مشروع هذا القانون رغم أن إمضاء الاتفاقية تمّ في 26 مارس 2024، وأكّد على ضرورة ترشيد هذه الآجال وإحالة مشاريع القوانين على مجلس نواب الشعب في أجال معقولة لتمكين اللجنة من تعميق النظر والاستماع إلى كل الأطراف المتدخلة خاصة بالنسبة لمشاريع القوانين التي لها علاقة بأمننا الغذائي وبسيادتنا الوطنية ، واعتبر أنه ليس من الوجيه التنصيص بوثيقة شرح الأسباب أن جائحة كوفيد – 19 تعتبر من المؤثرات الأساسية على قطاع الحبوب باعتبار التباعد الزمني لهذه الجائحة والوضع الحالي للقطاع الذي تضرّر بسبب العوامل المناخية والأزمة الروسية الاكرانية.

كما أفاد أن تفعيل الدور الرقابي للجنة، والمتمثل خاصة في متابعة تنفيذ القوانين المصادق عليها خاصة تلك المتعلقة بالتعهدات المالية للدولة أو بالضمانات، يحتّم مدّها بمدى تطور منظومة الحبوب وتحديث طاقات الخزن ومدى تقدّم الأشغال المبرمجة بمشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب والذي صادق مجلس نواب الشعب على مشروع القانون المتعلق بتمويله بتاريخ 29 جويلية 2023.

وفي مداخلته، بيّن الممثل عن ديوان الحبوب أن القطاع الفلاحي يعتبر قطاعا سياديا بامتياز نظرا لدوره في تحقيق الأمن الغذائي وهو قطاع يتأثر مباشرة بالتقلبات المناخية والشح المائي والتغيرات الاقتصادية في الأسواق العالمية.

وبيّن أن تراجع إنتاج الحبوب يُعزى أساسا للظروف المناخية والجفاف لعدة سنوات متتالية، كما بين أن أزمة الكوفيد تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الإنتاج ، هذا إلى جانب العوامل المناخية والشح المائي لسنوات متتالية حيث تم تسجيل مستويات ضعيفة جدا

من الإنتاج خلال سنة 2023 قدّرت بـ 0.5 مليون قنطار ولم يتسنى تجميع سواء 0.3 مليون طن مقابل ارتفاع طلب الاستهلاك الذي تراوح بين 34 و36 مليون قنطار من القمح صلب والقمح ليّن والشعير.

و أفاد أنه حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء فإن استهلاك المواطن التونسي من الحبوب يناهز 180 كلغ للفرد الواحد سنويا. وخلُص إلى أن ارتفاع نسق الاستهلاك والتغيرات المناخية تعتبر عوامل حتّمت توريد كميات إضافية من الحبوب وهو ما يفسّر ارتفاع قيمة الواردات إلى حدود 24 %بين سنتي 2020 و2021، وارتفاع إضافي بين سنتي 2021 و2022 قدّر بنسبة 24 %.

كمابين أن الحكومة لها نظرة استشرافية لقطاع الحبوب على المدى الطويل ونظرة جديدة لحوكمة القطاع عن طريق الرقمنة، وتعرض لأهمية القيام بدعم التعداد العام للفلاحة قصد توفير إحصائيات تخص القطاع ووضع استراتيجية لمراجعة المنظومة ككل، واعتبر أن التحدي الرئيسي يتمثل في مجابهة التذبذب في الإنتاج والإنتاجية.

وبيّن أن مشروع هذا القانون موجّه في جزء كبير منه لتمويل اقتناءات بذور الشعير والحبوب لأن الوضع يتطلب طمأنة المستهلك والمزارع باعتباره أولوية بالنسبة للسياسة العامة الدولة، كما تم تخصيص جزء من التمويل للاستثمار في إطار نظرة إصلاحية للمنظومة من خلال تخصيص مكون من بين مكونات المشروع للقيام بدراسات وتعصير القطاع لتذليل الصعوبات.

كما بيّن في جانب آخر أنه سيتم العمل على تغيير الخارطة الفلاحية واعتماد إحصائيات دقيقة لضمان الانسجام بين احتياجاتنا ووارداتنا والعمل على توزيعها بطريقة محكمة قصد استهداف الشرائح التي تستحق الدعم من المزارعين والمربين ومراجعة طرق الإنتاج وتوزيع منح الإستثمار وأضاف أنه سيتم العمل على دعم الفلاح بتوفير البذور الممتازة للحفاظ على الموروث.

كما بيّنت السيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب فيما يتعلق بالتأخير في عرض مشروع القانون على مجلس نواب الشعب، أن ذلك يعود أساسا إلى طول الإجراءات المتعلقة بالتفاوض مع المموّل.

ثم تعرضت للعوامل التي أثّرت على القدرة الإنتاجية للحبوب على غرار العوامل المناخية الصعبة والوضع الاقتصادي العالمي، مبيّنة أنه للحفاظ على الأمن الغذائي الوطني لا بدّ من توفير حاجياتنا من هذه المادة باعتبارها مقوّم أساسي من مقومات الأمن الغذائي الوطني وهو ما يبرّر اللجوء إلى هذا التمويل.

كما أفادت أن معدّل الاستهلاك السنوي من القمح الصلب والقمح اللين والشعير يقدّر بـ 36 مليون قنطار بكلفة توريد تقدّر بـ 3400 مليون دينار. وأوضحت أنه يتم تجميع كميات هامة من القمح الصلب في المواسم الطيبة ثم يتم تغطية النقص عن طريق التوريد، مؤكدة أنه يتم توريد 98 % من حاجياتنا من القمح اللين بقطع النظر إن كان الموسم طيبا أو ضعيفا بإعتبار أن توريد القمح اللين يعتبر مسألة هيكلية أما بخصوص حاجياتنا من الشعير فهي متغيرة ويمكن تحديدها بـ 7 مليون قنطار سنويا يكل هذه الكميات يتم توفيرها عن طريق ديوان الحبوب.

وقدمت معطيات بيّنت من خلالها أن 68 %من قيمة التمويلات الأجنبية المتحصل عليها من طرف الديوان وجّهت لاقتناء الحبوب بينما تم تخصيص 32 % من هذه التمويلات للاستثمار قصد معالجة الإشكاليات التي يعاني منها الديوان خاصة أثناء موسم التجميع باعتبار عدم توفر الطاقات اللازمة لاستيعاب المنتوج المجمع وهو ما يفسّر رصد جزء من هذا القرض لتهيئة هذه المراكز حتى يتسنى مستقبلا الخروج على الأسواق العالمية عندما تكون الأسعار ملائمة لشراء القمح، وأضافت أنه تم تكوين لجنة على مستوى الديوان لتحديد أولوية التدخل بالنسبة للخزانات مؤكدة أن إحداث خزّان جديد برادس يمثل أولوية قصوى باعتبار أن طاقة خزنه محدودة، وسيتم تباعا تأهيل خزان سوسة وخزان صفاقس.

وفي سياق متّصل، أضافت أنه سيتم اقتناء 60 قاطرة لنقل الحبوب عن طريق السكك الحديدية بعد تأهيلها.

وفي بداية النقاش، عبّر النواب عن تخوفهم من أن تكون هذه الاتفاقية مشروطة وتخضع لإملاءات من الجهة المانحة. كما ذكّر رئيس اللجنة بمشاكل الفلاّح من حيث عدم حصوله على الحبوب والعلف وما يعانيه القطاع من الاحتكار، واستفسر عن تنفيذ مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب الذي تحصل الديوان بمقتضاه على قرض الذي تم إبرامه بتاريخ 19 جويلية 2023 بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية خاصة في مجال صيانة مستودعات الخزن ومراكز التجميع.

كما ذكّر بالبرنامج النموذجي حول توزيع الاعلاف الذي تم تنفيذه في ولاية صفاقس وأوصى بتعميمه على بقية الجهات للقضاء على الاحتكار والمتاجرة بالأعلاف.

وأكد النواب على ضرورة وضع استراتيجية واضحة تمكّن من تحقيق الأمن الغذائي و تكرس سياسة التعويل على الذات للتقليص من التوريد والحفاظ على مخزوننا من العملة الصعبة وأوصوا بدعم صغار الفلاحين وإيجاد الحلول لقطاع تربية الماشية والتصدي لملفات الفساد في مسالك توزيع العلف.، وأثاروا مسألة سوء التصرّف في كميات الحبوب المنتجة، وطالبوا بإيجاد حلول للتخفيض من كلفة الإنتاج.

ودعوا إلى إنشاء محطات لتحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية كحل لتجاوز الصعوبات المناخية و الجفاف إضافة إلى حفر الآبار الارتوازية والري التكميلي. ودعوا كذلك إلى تكوين لجنة تضم ممثلين عن وزارتي المالية والتجارة وديوان الحبوب لحل إشكاليات غرف المطاحن والعجين الغذائي وكذلك تكوين لجنة تدقيق لمتابعة عملية استيراد القمح اللين والقمح الصلب. وطلبوا مدّهم بإحصائيات حول كميات الإنتاج من القمح اللين والقمح الصلب والمخزون الاستراتيجي للحبوب.

وفي ردّهم، أوضح ممثلو الديوان بخصوص المطاحن أن العمل متواصل على تشديد الرقابة قصد توجيه الدعم لمستحقيه في مادة الفرينة ومراقبة مسالك التوزيع. وبيّنوا أن وزارة الفلاحة أعدّت دراسات استراتيجية شملت كل المنظومات.

وأوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الوزارة عملت على التقليص في آجال عرض هذه الاتفاقية نظرا لطابعها الاستعجالي وتعلقها بالأمن الغذائي موضحة أن الاتفاقية تم إمضاؤها في 26 مارس 2024 وتمت إحالتها في الأسبوع الأول من شهر أفريل على الهياكل المختصة برئاسة الحكومة وتم عرضها في 29 أفريل 2024 على مجلس الوزراء، وبيّنت أن الصبغة

الاستعجالية تندرج في إطار الرغبة في دخول القانون حيز التنفيذ في أقرب الآجال لتوفير حاجيات المواطن ولتفادي خلاص عمولة التعهّد المتعلقة بالقرض بخصوص الأقساط التي لا يقع سحبها. وأفادت أنه سيتم العمل على التقليص في الآجال قدر الإمكان بخصوص اتفاقيات القروض.

وبخصوص تعامل الوزارة مع هذا القطاع باعتبارها وزارة أفقية، بيّنت أن هناك رؤية متكاملة بالتعاون مع وزارة الفلاحية تندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للقطاع الفلاحي. وأشارت أنّ الوزارة تسعى إلى مراجعة الصلاحيات الممنوحة للدواوين انسجاما مع التقسيم الجديد للأقاليم.

كما بيّنت أن هذه الاتفاقية غير مشروطة ولا تخضع لإملاءات من الجهة المانحة، موضحة أنه تمّ تقديم مذكرة مفصّلة بالتنسيق مع وزارة الفلاحة تتضمن كل المعطيات حول قطاع الحبوب سواء تعلق بإنجازات القطاع أو دعم الفلاحين، كما تمّ الاطلاع على كل القروض والهبات المتحصل عليها من الجهات المانحة الأجنبية لتفادي إعادة أو تضارب بعض مكونات المشروع الحالي مع المشاريع السابقة مؤكدة أن هذا المشروع يستجيب لحاجيات القطاع وسيتم مدّ اللجنة بكل المعطيات والوثائق الضرورية لتوضيح ذلك.

ومن جهتها، بيّنت الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب أن المهمة الأساسية للديوان تتعلق أساسا بعملية التجميع والخزن والبيع للمطاحن ولا يتدخل الديوان في حلقات الإنتاج أو رخص المخابز أو توزيع الحصص الذي ينصهر في صلب اختصاص وزارة التجارة.

وأكّدت في هذا الإطار أن المهمة الأساسية لديوان الحبوب تتمثل أساسا في تجميع أكبر كمية ممكنة من الحبوب بهدف التقليص من التوريد للحفاظ على العملة الصعبة وللتقليص من الضغط على ميزانية الدولة.

وأضافت أنه سيتم العمل من خلال الارتقاء بالبحث العلمي على تطوير البذور المستعملة وتجديدها قصد النهوض بالقطاع. وقدّمت توضيحات بخصوص كيفية التثبت من السلامة الصحية للقمح المستورد.

كما أفادت أن تونس تعتبر من بين أفضل البلدان التي تستورد بأثمان معقولة عند خروجها على الأسواق العالمية، مبينة أن عملية التوريد تتم عن طريق لجنة شراءات تضم كل الوزارات.

وبيّن السيد رئيس اللجنة أنه لا يمكن اتخاذ القرار النهائي بخصوص الموافقة على مشروع القانون من عدمه إلا بعد الاطلاع على مدى تقدم إنجاز مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب ومد اللجنة بالمعطيات اللازمة في الغرض. وعليه، فقد ارتأت اللجنة عقد جلسة ثانية يوم الأربعاء 15 ماي 2024 لتقديم بيانات حول نشاط الديوان وخاصة إستهلاكات التمويلات المتحصل عليها.

.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري